المقالة الخامسة

جوهر مشكلة التعليم اليوم

د. عبد العظيم أنيس

دعا د. حامد عمار (الأهرام ١٦/ ٥/ ١٩٩٢) إلى تأسيس لجنة قومية رئاسية يكون من مهامها استقصاء معطيات واقع النظام التعليمى بصورة تكاملة، وحصر وغربلة مختلف الآراء والمقترحات التى سبق طرحها

أما المبرر الأساسى لهذه الدعوة فيتمثل فى اقتناع بأن « جوهر مشكلة التعليم هو أن جهود التطوير لم تنطلق من فهم متكامل للواقع الحى لجسم النظام التعليمى كما هو معاش فعلا ». وأعترف مع د. عمار بأننا فى حاجة إلى فهم أفضل لكل جوانب عملية التعليم وتداعياتها، وأعترف أن الإحصاءات والبيانات المتاحة عن بعض هذه الجوانب غير مرضية أحيانا وغير متوافرة أحيانا أخرى. ولقد أصبح من الواضح الآن فى ضوء تصريحات الوزير فى ندوة الأهرام التى انعقدت فى يناير الماضى وفى ندوة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التى انعقدت فى أواخر مارس الماضى أن الكثير من البيانات التى سبق أن أذيعت عن التعليم فى الماضى غير صحيحة. وربما كان من أهم الأمور التى تحتاج إلى مزيد من الوضوح هو آليات تفاعل التعليم كنسق جزئى من النسق الاجتماعى والاقتصادى العام مع الإنسان. الجزئية الأخرى مثل الصحة والعمالة والإنتاج... الخ ولكن هل هذا يحتاج إلى تشكيل لجنة قومية رئاسية تعمل لمدة عامين؟

مع احترامى الشديد لكل ما يصدر عن د. حامد عمار من فكر فى التعليم أتردد فى

---

* نشر هذا المقال فى صحيفة الأهرام بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٩٢. وقد تفضل سيادته بالموافقة على تضمينه لمقالات هذا الكتاب.

قبول هذا الاقتراح. ربما كنا فى حاجة إلى إنشاء وحدة بحوث للتعليم على النطاق الوطنى مدعومة بالاختصاصيين والموارد تكون مهمتها السعى عن طريق الحصر أحيانا أو جمع العينات الممثلة أحيانا أخرى لإعطاء إجابة دقيقة قدر الإمكان عن بعض قضايا التعليم التى تحتاج إلى مزيد من الضوء.

وإذا كان اقتناع د. عمار هو « أن جوهر مشكلة التعليم هو أن جهود التطوير لم تنطلق من فهم متكامل لواقع نظام التعليم » فإن اقتناعى هو أن المشكلة الجوهرية للتعليم اليوم هى الانعكاس السلبى لمناخ وسياسات الانفتاح على قطاع التعليم. وسوف أعطى أمثلة لتوضيح فكرتى هذه.

إن إحدى المشاكل الأساسية التى أدت إلى تدهور أوضاع التعليم هى قضية التمويل. من المعلوم أن الانفتاح وماصاحبه من « إصلاح اقتصادى » واتفاقات مع الهيئات الدولية قد أدى فعلا إلى هبوط نسبة الإنفاق على الخدمات فى ميزانية الدولة. وقد أوضح د. عمار فى سلسلة مقالاته الهامة التى نشرت تباعا فى الأهرام ويكلى أن نصيب التعليم فى إنفاق الحكومة السنوى هبط من ٢٢٪ فى الستينيات إلى ١٥٪ فى السبعينيات إلى ١٠٪ فى الثمانينيات إلى ٦٪ فى عام ٩٠/ ١٩٩١. والنسبة المناظرة عن عام ٨٧/ ٨٨ هى ١٥٪ لتونس، ١٤٪ لسوريا، ١٨٪ لإيران، ٢٦,٦٪ لكوريا الجنوبية. كما أوضح وزير التعليم فى ندوة الأهرام أن متوسط مايصرف على التلميذ المصرى فى التعليم الأساسى هو ٨٨ دولارا سنويا مقارنا بـ ٨٨٠ دولارا فى إسرائيل وبعدة آلاف من الدولارات فى العديد من دول العالم.

ولكى تتضح مشكلة التمويل وأبعادها الحقيقية نشير إلى تقرير استراتيجية التعليم الذى أعده د. فتحى سرور ونشره عام ١٩٨٧، وقد ورد فيه أن عدد مدارس التعليم الأساسى (الابتدائى + الإعدادى) التى فى حاجة إلى إصلاح هو ٣٤٣٣ مدرسة، وأن عدد المدارس الآيلة للسقوط هو ١٠٣١ مدرسة، كما ذكر التقرير أن هناك ١٦٤٦ مدرسة ليس بها مرافق صحية أو أن مرافقها الصحية غير صالحة للاستعمال. أما عدد المدارس الابتدائية التى تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث يوميا فهو ٨٧٧٢ مدرسة بنسبة

٦٨٪ من مدارس الحكومة. ولقد قال د. حسين كامل بهاء الدين فى ندوة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : إن فى مصر ٢٥ ألف مدرسة وإن ٧٥٪ من هذه المدارس غير صالحة لأن تحفظ وتصون كرامة التعليم.

والآن نتحول إلى جانب آخر من انعكاسات الانفتاح السلبية على التعليم، وهو ظاهرة التسرب من التعليم الأساسى (خصوصا التسرب من التعليم الابتدائى) وعلاقة هذا بمشكلة عمالة الأطفال ومشكلة الأمية.

توضح الأرقام الرسمية بوزارة التعليم أن عدد تلاميذ التعليم الأساسى لعام ١٩٩١ هو ٩,٩ مليون، والتعداد الرسمى لعام ١٩٨٦ يبين أن عدد أطفال مصر الذين هم فى سن التعليم الأساسى (٦ ـ ١٥ سنة) قد بلغ ١١,٨ مليون. وإذا افترضنا أن نسبة تزايد السكان هى ٢,٥٪ سنويا استطعنا أن نصل إلى تقدير لعدد أطفال مصر الذين هم فى سن التعليم الأساسى عام ١٩٩١ وهو ١٣,٤ مليون، ومعنى هذا أن هناك ٣,٥ مليون طفل فى سن التعليم الأساسى ليسوا موجودين فى المدارس اليوم.

ولقد ذكر تقرير اللجنة المصرية الأمريكية المنشور عام ١٩٨٠ أن هناك ٣ ملايين طفل مصرى فى سن التعليم الأساسى ليسوا موجودين فى المدارس. وهؤلاء إما أنهم لم يدخلوا التعليم أصلا أو تسربوا فى الطريق، كما اعترف الوزير نفسه فى ندوة الأهرام فى يناير الماضى «أن نحو نصف مليون طفل ينضمون إلى سوق العمل سنويا وياتون بعائد اقتصادى لهم ولأسرهم، وتلك مشكلة كبيرة لا يجدى أن نكافحها بالوعظ والإرشاد» وقال الوزير إن نسبة التسرب فى التعليم الأساسى هى ٣٠٪ فيما لم تزد فى السبعينيات على ٢٠٪ فى حين أن البنك الدولى قدرها فى بعض تقاريره الأخيرة بنسبة ٣٦٪ ومن الواضح أن هذا التسرب هو المنبع الرئيسى لظاهرة الأمية فى مصر اليوم، وأنه فى ازدياد.

وربما كان من المتصور أن يكون لمناخ الانفتاح تأثير إيجابى على التعليم الفنى باعتبار أنه القطاع الذى يهتم بقضية التكنولوجيا، ولكن الحقيقة غير ذلك. فالتعليم الفنى الصناعى والزراعى تكلفته ـ عن التلميذ الواحد ـ أعلى من التعليم الثانوى العام، والهبوط فى تمويل التعليم كان لابد أن يصيب التعليم الفنى خصوصا؛ ولذلك نجد أن

أكثر من نصف عدد تلاميذ هذا التعليم هم فى مدارس التعليم التجارى، وهو تعليم غير مطلوب اقتصاديا ، ويعانى هذا القطاع من نقص الأجهزة والتخصصات ومن ضعف مستوى التلاميذ أنفسهم باعتبار أن من يدخلون التعليم الفنى بعد ـ انتهاء التعليم الأساسى ـ هم أقل التلاميذ مجموعا فى امتحان الإعدادية . والأسوأ من هذا كله ماهو ملحوظ من أن الكثير من العناصر الدينية المتطرفة التى لجأت إلى الإرهاب فى السنين الأخيرة هم من خريجى التعليم الفنى الذين يعانون من البطالة .

ماذا نستنتج من كل هذا فيما يتعلق بقضية إصلاح التعليم؟

قد يكون من المستحيل أن نقضى نهائيا على الانعكاسات السلبية لمناخ الانفتاح على قطاع التعليم، ولكن ربما كان من الممكن محاصرة هذه الانعكاسات واحتواؤها أولا بسياسة تعليمية صحيحة ونشيطة ، وثانيا بترشد سياسة الانفتاح ذاتها .

وأول خطوة فى اتجاه سياسة تعليمية صحيحة ونشيطة هى حل مشكلة التمويل، وأقصد هنا التمويل الاستثمارى الذى يبنى الأعداد الكافية من المدارس لمواجهة قضية الإحلال فى المبانى وزيادة السكان . إن حل مشكلة التمويل هو الشرط الضرورى ـ وإن كان غير كاف ـ للبدء فى طريق الإصلاح، وبدون هذا فإن الحديث عن إصلاح التعليم هو من قبيل ضياع الوقت . ولامفر من أن تتحمل الدولة أساسا هذا العبء .

تعليق وتداعيات

لقد سعدت غاية السعادة بمقال الصديق العزيز الدكتور عبد العظيم أنيس وتعليقه فى هذا المقال على مقالى السابق . ومصدر سعادتى ـ كما هى لأى كاتب ـ أن يجد ما يكتبه يبعث على حوار بناء مهما اختلفت الآراء أو تباينت الرؤى، بيد أن الحوار الفكرى بين التربويين نادراً ما يتم فى أجهزة الرأى العام أو حتى فى المحلات العلمية . وهذه ظاهرة تستحق الدراسة؛ ذلك لأن انعدام المجادلة فى قضايا التعليم ـ تنظيراً وممارسة ـ قد أفقر أدبيات التربية والتعليم، كما أنه غدا حائلاً دون الإسهام فى صناعة القرار التربوى وانتهى الأمر إلى شكوى التربويين من عدم إشراكهم فى سياسات التعليم وخططه وبرامجه . وقد يكون لهذه الشكوى بعض ما يسندها، لكن تظل مسئولية

التربويين ، فى عرض أفكارهم وتوجهاتهم فى وسائل الإعلام وفى حواراتهم مع بعضهم البعضومع المسئولين ـ هى التى تفرض نفسها فى الإسهام الحقيقى والمشاركة الفعالة .

بيد أن د. عبد العظيم أنيس الأستاذ الجامعى والمفكر السياسى قد تميز من بين اهتماماته المتعددة بالالتفات إلى قضايا التعليم ـ نقداً واقتراحاً وتوصية ـ باعتبارها من أهم هموم العمل الوطنى حاضراً ومستقبلاً .

وأتفق معه، كما يتفق معى فى مقاله، وبخاصة فى تشخيص كثير من مشكلات التعليم الكمية والكيفية ، كما أن التباين والاختلاف فى كثير من مؤشرات التعليم التى أشار إليها تؤكد أهمية البيانات والمعلومات، حتى غدا عصرنا يسمى ضمن تسمياته المتعددة بعصر المعلومات التى تمثل شرطا ضروريا لترشيد القرار وسلامة المسار.

كذلك أوافقه على أهمية تمويل التعليم، وأن قدراً من مشكلاته يمكن تجاوزها مع زيادة الاستثمار فى هذا القطاع، وبخاصة فى مجال المبانى المدرسية ، حتى تستمر مسيرة تطوره بالاندفاعة التى بدأتها فى الستينيات حين تجاوزت فى المتوسط ١٥ فى المائة من جملة الإنفاق العام للدولة فى تلك الحقبة . ولا شك أن عنصر التمويل يمثل الطاقة المحركة لفاعلية التعليم وكفايته .

أما عن الاقتراح الخاص بإنشاء وحدة للبحوث، فهى قائمة بصور مختلفة منذ سنوات عديدة، وآخرها المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ومركز تطوير المناهج، والمركز القومى للتقويم والامتحانات، إلى جانب دوائر الإحصاء والتخطيط، لكننى أعتقد أنها لا تفى بالأغراض التى أشرت إليها فى مقالى .